

آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي وضرورات تفعيل مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر

د/جهيدة ركاش

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر

تاريخ النشر

2019-08-07

تاريخ القبول

2019-06-28

تاريخ الإرسال

2019-06-22

ملخص الدراسة:

الفساد والحوكمة موضوعان متنافران من حيث الطبيعة Nature، متلازمان من حيث التحليل (Analysis) وفق علاقة عكسية بين الحكم الراشد ومدى انتشار الفساد، فكلما توفر نظام للحكم الصالح ووجدت معاييرها كلما أدى إلى السيطرة على الفساد والتقليل من آثاره، كما أنه كلما افتقد الحكم الصالح ومعاييرها أدى ذلك بالضرورة إلى زيوع الفساد واستفحاله، ولن نكون أمام حكم راشد أو رشادة سياسية إلا من خلال إقامة الأطر القانونية والتشريعية الصارمة التي تقوم بتحريم الظواهر الفاسدة وتأخذ بكافة التدابير الوقائية والعلاجية للحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي. وفي الحالتين يلعب المعيار الأخلاقي دورا رئيسيا وفاعلا في تحديد العلاقة الدينامية وتثبيتها بين كل من الفساد والحكم الصالح وان اختلف هذا المعيار باختلاف الثقافات والمجتمعات الإنسانية.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، الفساد، الشفافية، المساءلة.

Abstract:

The Corruption and governability are mutually exclusive and incompatible issues by their nature which their analysis associated with the divergent

relationship between good governance and the extent of corruption. A system of good governance corresponds with controlling and reduction of corruption and its consequences; and otherwise, the more the system lacks good governance, the more corruption is likely to spread in all sectors.

The establishment of good governance or political wisdom can only be achieved through the implementation of strict legal and legislative standards that prohibit all corruption and take all preventive and corrective measures to reduce the consequences of this phenomenon in the administrative and financial sectors. In all cases, the criterion of ethics and the moral standard play a key role in determining and stabilizing the dynamic relationship between corruption and good governance, even if this criterion varies from one culture or one society to another.

Keywords: good governance, corruption, transparency, accountability.

مقدمة:

يعد الفساد من أعراض الحكم السيئ وعدم الالتزام بحكم القانون والمحاسبة، حيث يسود منطق الإقصاء والتمييز في معاملات الحكومة مع مواطنيها، نتيجة غياب آليات المساءلة والشفافية في إدارة الحكم، إنه سبب ضعف الدولة ومصدر الأزمات التي تتخبط فيها. لذلك يعتبر الفساد عنصراً أساسياً في الخلل الذي يصيب الاقتصاد والتنمية، والانحطاط الذي يلم بالمجتمع والضعف الذي يطرأ على أداء الدولة لدورها، بإساءة إدارة شؤونها السياسية والاقتصادية والإدارية وغياب الشفافية والمساءلة، ومن ثمة فإن ظاهرة الفساد بكل أشكالها أخذت تتفاقم وتستشري في جميع أجهزة دول العالم الثالث في الآونة الأخيرة تجاوزت الحدود وبلغت مستوى كبير من التعقيد. على هذا الأساس ينطلق هذا الإطار المعرفي من معطيات ومؤشرات كمية وامبريقية، بغية الوصول إلى إستراتيجية فعالة لمعالجة الفساد بكل أشكاله ومكوناته، وإرساء حكم ديمقراطي رشيد يحقق نوعاً من الرضا للمواطنين، خاصة ما تعلق منها باشتراط الشفافية والمساءلة كأساس لتحقيق الشرعية.

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن الاعتماد على مؤشرات الحكم الراشد كأفضل آلية لمعالجة ظاهرة الفساد الإداري والمالي؟
أولاً- مفهوم الفساد :

حضت ظاهرة الفساد باهتمام واسع من قبل قادة العالم والمنظمات الدولية الرسمية والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، نظرا للأثار السلبية للفساد على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد ظهرت منذ تلك الفترة العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت ظاهرة الفساد الدولي تشخيصا وتحليلا، قدم فيها الباحثون عرضا لصور الفساد ومظاهره وأسبابه وآثاره السلبية على مختلف جوانب التنمية.

وتعد ظاهرة الفساد بكافة صورها من بين المشكلات والقضايا التي جمعت تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها في الدول النامية بخاصة، إذا ما أريد للتنمية أن تتحقق، فالفساد مثل مرض متفشي ومعددي إنه مشكلة في أي دولة وهذا ما أكده البنك الدولي بأن " الفساد هو العائق الأول للإصلاح والتطور كما أنه يتطور وينتشر في شكل شبكات سرطانية يهدد التنمية والأمن على حد سواء"¹.

لقد شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي انتشارا غير مسبوق للفساد، وذلك بسبب تنامي الدعوة إلى التحرير الاقتصادي والانفتاح والإصلاح الديمقراطي وهذا ما أدى إلى تزايد الوعي بضرورة مكافحته، وركزت البحوث على إظهار تكاليفه الباهظة ودوره في إعاقة النمو الاقتصادي وتخريب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبرز على نحو أكثر إلحاحا الفساد كقضية عالمية فانتقل بذلك من مجرد هاجس وطني داخلي إلى إحدى القضايا العالمية، ويحتل الفساد ومكافحته موقعا مهما في برامج الإصلاح الاقتصادي والديمقراطي في مختلف الدول، ذلك انه يعتبر من المعوقات الأساسية التي تقف في وجه هذه البرامج، فكلما كان الفساد متغلغلا فإن بإمكانه أن يعرقل الاستثمار ويعوق التنمية ويقوض الشرعية السياسية، وهو ما

يحول دون تحقيق الإصلاحات ونظرا إلى الارتباط الوثيق بين أصحاب السلطة وأصحاب المصالح والطبقة السياسية والاقتصادية الفاسدة ، فإن هؤلاء جميعا سوف يشكلون سدا منيعا في وجه تنفيذ برامج إصلاح الجيل الثاني الذي ينادي بمحاربة الفساد الإداري والمالي.² وقد أعطيت للفساد بوجه عام تعريفات عديدة تختلف في نظرتها وطابعها وفلسفتها، فمنها ما يوسع مضمونه ليربطه بالبعد الحضاري وما فيه من قيم وتقاليد ونظم عقائدية وسياسية وبيئية أخرى، ومنها تعريفات أحادية النظرة تجعل الفساد الإداري نتاج التسبب والفوضى أو استجابة للحاجة والعوز أو رد فعل لأوضاع سياسية أو اجتماعية محددة.³ كما يعرف الفساد على أنه " مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين التي تؤثر على سير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر "، وهو " سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير مشروعة "، كما أنه " استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة"⁴ وترى منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه " استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة "، أما البنك الدولي فيعرفه بأنه " إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص "،⁵ وينظر هنتغتون Huntington إلى الفساد من خلال دراسته لعملية التنمية على أنه أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفعالة خلال فترة التحديث الواسعة التي شهدتها عصرنا الحالي، وبالتالي فلا يمكن اعتبار الفساد بأنه نتاج انحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب، بل انه نتيجة انحراف الأعراف والقيم ذاتها عن أنماط السلوك القائمة والمعهودة، فمن الواضح أن هناك تزايدا في معدلات الفساد في المجتمعات التي تشهد تغيرا واسعا لأنماط السلوك "⁶.

كما يوجد صراع دائم بين مصطلحات الشفافية، النزاهة، المشاركة، المساءلة والمحاسبة، حكم القانون، وتعبيرات الفساد والواسطة والمحسوبية والرشوة، وبقدر سيادة اصطلاحات الشفافية ومترادفاتها ومستلزماتها في مجتمع معين، بقدر التقدم والازدهار والنمو في المجتمع. وعليه فإن ارتفاع مستوى الفساد في أي مجتمع هو انعكاس لغياب الحكم الصالح، إذ وجود هذا الأخير بما ينطوي عليه من عناصر كفيل بالتقليل من ممارسات الفساد إلى أدنى حد، ومن تلك العناصر أو المقومات، العقلانية في اتخاذ القرارات على كل مستويات الحكم، والالتزام بحكم القانون والحد من تركيز السلطة في يد أقلية في مؤسسات محددة وتوافر الشفافية والمساءلة.

ثانيا- المنطلقات الأساسية لمكافحة الفساد الإداري والمالي:

لقد تم التركيز في السنوات الأخيرة على الشروط السياسية للتنمية ومنها راحة الحكم والشفافية والعلانية والمساءلة، كشروط لا بد منها لمواصلة العملية التنموية والتي تصطدم في العديد من البلدان النامية بمشكلة الفساد الإداري والمالي، والتي بدورها تنتقص من مشروعية النظام السياسي واستقراره ما يستوجب إصلاحه من خلال ضمان تطبيق آليات الحكم الراشد والإصلاح الإداري، بغية السير قدما نحو تطبيق النموذج التحديثي للحياة الاقتصادية والسياسية.⁷

إن مكافحة الفساد لاسيما الفساد الإداري والمالي يستدعي بالضرورة توافر ثلاثة شروط هي:⁸

1 - الحكم الراشد ويعني الحكمة في استخدام الموارد وحسن اختيار الموارد وحسن اختيار السياسات.

2 - الشفافية في عمل الدولة ومؤسساتها.

3 - المساءلة القانونية للقائمين على إدارة شؤون الدولة.

وعليه تتجلى منطلقات مواجهة ثقافة الفساد بالحكم الراشد والشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى فعالية الحكومة وتمتعها بالكفاءة والخبرة الإدارية اللازمة، وهذه الشروط الثلاثة

وغيرها هي التي تحصن المجتمع من آفة الفساد وما يقترن به من مظاهر الفوضى والتسيب واللامبالاة وانعدام الحس بالمسؤولية الرفيعة.

فمن الأسباب الرئيسية والمتحكمة في ارتفاع مستوى الفساد في أي مجتمع هو غياب " الحكم الراشد ومعاييره"، ووجوده وما ينطوي عليه من عناصر كفيل بالتقليل من ممارسات الفساد إلى أدنى حد ومن بين تلك العناصر، العقلانية في اتخاذ القرارات على كل مستويات الحكم وعلى مستوياته الأعلى على وجه الخصوص، والالتزام بحكم القانون الذي يتألف من قواعد منصفة ومفهومة ومعروفة للجميع والحد من تركيز السلطات في أيدي قليلة وفي مؤسسات محدودة وتوافر الشفافية والمساءلة.⁹

كما أن الالتزام بمكافحة الفساد سيعبئ المجتمع ويمنحها الشرعية التي يخولها الاضطلاع بالإصلاحات اللازمة ما يستدعي ضرورة توفر الإرادة السياسية، والمقود بها " تلك النية الظاهرة والموثوق بها في التصدي للأسباب أو الآثار الملموسة للفساد على مستوى شامل "¹⁰

ويرتبط الحكم الراشد مباشرة بمسألة تعزيز الإرادة السياسية (تعزيز المساءلة والشفافية) في مكافحة الفساد، فالحكم الراشد يقتضي أن تكون للبلد سياسات اقتصادية واجتماعية سليمة ويمكن إظهار ذلك بأكثر تفصيل من خلال النقاط التالية:

- أن توازي " القوة " بين الدولة والمجتمع المدني وبينها والقطاع الخاص يمكن القائمين بعملية الإصلاح من تحديد فرص مكافحة الفساد، من خلال توفير آليات المساءلة والشفافية والمحاسبة.

- التغييرات التي يحدثها الحكم الراشد في فعالية السلطات الثلاث وتوازنها توفر فرصا أكبر للمشاركة في عملية صنع السياسات من جهة، ويمنع الحكومة من التصرف دون موافقة السلطة التشريعية وما يساعد على زيادة الشفافية في العمليات الحكومية دراسة السياسات العامة من قبل المجالس التشريعية ونشرها، وعلنية إجراءات المحاسبة ومراجعة الحسابات .

- تمكين المنظومة السياسية المستقرة من مباشرة أعمال مكافحة الفساد وتعزيز قيم الشفافية والمساءلة، واتخاذ استراتيجيات بعيدة المدى تحاول مكافحة هذا الداء من جميع جوانبه الثقافية، السياسية، الاقتصادية والإدارية.¹¹

1- الحكم الراشد كإطار معرفي في معالجة ظاهرة الفساد:

الحكم الراشد والفساد مصطلحان متنافران، إلا أنهما مترابطان لأنه لا يمكن الحديث عن أحدهما دون الآخر، رغم أن علاقتهما عكسية مادام وجود أحدهما ينفي أو على الأقل يقلل من فرص وجود الآخر، ولا يخفى على أنه بوجود وتكريس الديمقراطية فإنه تتوفر الفرصة المناسبة لممارسة الشفافية وتفتح السبل والأبواب أمام المساءلة والمحاسبة.

كما أن تعزيز الحكم الراشد ومحاربة الفساد عنصران متكاملان، إذ يعتبر الحكم الراشد محدد أساسي في دراسة ومعالجة موضوع الفساد، وذلك من خلال ما يتضمنه من آليات وميكانيزمات تمكن المواطنين من المشاركة في العملية السياسية وصنع القرارات من منطلق البحث على جودة في إدارة الحكم وتسيير شؤون الدول، وذلك من خلال تعزيز حقوق الإنسان في ظل تنامي مفهوم ما يعرف بالدولة "المطلبية" « L'état du droit » والتي تعمل على تقديم أكبر قدر ممكن من الخدمات والحقوق السياسية والاقتصادية للمواطنين.¹²

ويرامرتياسن Amartyasen الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1998 أن " الحكم الراشد عنصر لا يمكن الاستغناء عنه لفعالية الإعانة للتنمية"، ويتطلب ذلك مع ما أكدته معظم الدراسات في وجود علاقة بين التنمية والحكم الراشد وتعزيز قيم الديمقراطية ومكافحة الفساد، فكل نظام ديمقراطي لابد أن يتشابه مع موضوع الحكم الراشد وخصوصا في مسألة المساواة والمساءلة والشفافية،¹³ ويرى البرنامج الإنمائي أن الفساد هو مشكل من مشاكل سوء إدارة الحكم، فالحكم الراشد يقوم على المشاركة، الشفافية والمساءلة وتحدد أولوياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بتوافق الآراء، أما سوء إدارة الحكم الذي تستشري في ظل الرشوة والفساد وسوء الإدارة فيكون له أثر معاكس.¹⁴

إن الحوكمة تستهدف بطبيعتها تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة، وتقوم على قواعد وأسس تؤكد أهمية الالتزام بأحكام القانون والنظام ضرورته، وضمان الرقابة على الأداء المالي من خلال تصميم هياكل إدارية محكمة وتنفيذها، يكون من شأنها أن تؤدي إلى محاسبة الإدارة وتحديد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات بين مجلس الإدارة والمساهمين فيها وأصحاب المصلحة، والتي من شأنها أن تؤدي بالمصلحة إلى تقليل التنازع في السلطات، ومن ثم تخفيض التعارض في المصالح ومنع الفساد والمحسوبية، والحد من استغلال السلطة من قبل بعضهم في غير المصلحة العامة.¹⁵

هذا وبإمكان الحكم الراشد السيطرة على الفساد واجتثاثه من جذوره من خلال تحسين نوعية الحكم، الذي يعد المدخل الرئيسي لقيام مؤسسات حاكمة وقادرة على مواجهة الفساد، وبما يسهم في ترسيخ أركان الحكم الراشد والمتمثلة في المحاسبة والشفافية، ولا تستقيم المحاسبة إلا في حال التوازن السليم بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) وبين مستويات الحكم، وفي حال اختلال هذه التوازنات سرعان ما تتزعزع أركان الحكم الراشد، كذلك تلعب الشفافية دورا مهما في ترسيخ الحكم الجيد من خلال ما تتيحه من تدفق للمعلومات وفتح باب الحوار البناء بين المواطنين ومؤسساتهم، كما أن الشفافية شرط لا غنى عنه في تطبيق المحاسبة المقترنة بالمشاركة الشعبية في رسم سياسات الدولة.¹⁶

وبالتالي فإن دراسة الفساد ضمن إطار الحكم الراشد يمكن شرحه من خلال الجدول التالي، والذي يوضح أولويات برامج مكافحة الفساد ونوعية الحكم:¹⁷

أولويات برامج مكافحة الفساد	نوعية الحكم	درجة الفساد
العمل على تطبيق القانون وضوابطه، تعزيز وتقوية مؤسسات المشاركة السياسية والمساءلة، الحد من التدخلات الحكومية وذلك من خلال تحديد العهدة وفترات الحكم.	ضعيف	مرتفعة
اللامركزية في اتخاذ القرارات، الإصلاحات الاقتصادية، توجيه التسيير نحو نتائج أفضل، العمل على بعث القطاع العمومي وجعله أكثر تنافسية	متوسط	متوسطة

أدنى	جيد	توضح برامج مكافحة الفساد أهم الوكالات المتخصصة في مكافحة الفساد، تحسين وتعزيز تسيير القطاع الضريبي، نوعية الموظفين.
------	-----	---

وعليه فإن هذه البرامج الموضوعية كآليات لمكافحة الفساد تستند في الأساس بجعل الدول كأحد الأطراف وليست هي المهيمنة، وذلك بإشراك المجتمع المدني من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى من أجل تحقيق الرشادة السياسية والشفافية في تسيير دواليب الحكم، وهذا الأسلوب يمكن الدولة من محاربة وتخفيض تنامي ظاهرة الفساد وتشجيع وتحقيق التنمية الشاملة لمختلف فئات المجتمع.

على هذا الأساس يعتبر حسن الحكم أحد الشروط الأساسية للتنمية والحد من الفساد، إذ يتحقق الحكم الراشد بالمشاركة والشفافية والمساءلة والقانون، أما من حيث المجالات التي يغطيها فهو يتمثل في الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ولكل من هؤلاء الفاعلين الثلاثة وظائفه فالدولة توفر الإطار السياسي والقانوني الملائم، أما القطاع الخاص فإنه ينتج الأرباح ويخلق الوظائف في حين يعمل المجتمع المدني على تسهيل التفاعل السياسي والاجتماعي.

2 - شرط الشفافية والمساءلة:

الشفافية والمساءلة مقومين أساسيين من مقومات الحكم الراشد الذي يشكل شرطاً مسبقاً من شروط تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفساد، وهما مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر ففي غياب الشفافية لا يمكن وجود مساءلة وما لم يكن هناك مساءلة فلن يكون للشفافية أي قيمة، ويسهم وجود هاتين الآليتين معا في قيام إدارة فعالة وكفؤة على صعيد المؤسسات العامة والخاصة.¹⁸

أ-الشفافية: لقد شاع استخدام مصطلح "الشفافية" في الأدبيات الفلسفية والسياسية والاقتصادية بوصفها أداة لمكافحة الفساد، من خلال اطلاع المواطنين على ماهية السياسات العامة وجوهرها، وعلى طبيعة إدارة شؤون الدولة من قبل الرؤساء والحكومات، والشفافية بوصفها أداة لمكافحة الفساد ترتبط بالسياسة العامة وتنفيذها، حيث يشارك الفرد في

مناقشة تلك السياسة والتصويت عليها ويرى " فيتو تانزي "" بأن الشفافية وسيلة للتمييز بوضوح بين القطاع الحكومي والقطاعات الباقية الأخرى، وبموجبها تحدد الأدوار السياسية والإدارية داخل الحكومة وتوزع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة وبين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية) " ¹⁹.

وعليه يهدف ترسيخ مفهوم الشفافية إلى القضاء على الفساد، فمما لا شك فيه أن للفساد كلفة عالية بالنسبة للدول التي ينتشر فيها فهو يؤثر سلبا على التنمية وعلى فرص جلب الاستثمارات الخارجية من الناحية الاقتصادية، كما يؤثر على الديمقراطية من الناحية السياسية. ²⁰

ويؤكد كاييرو capiro أن توافر الشفافية في القطاع المالي بالإضافة الى توافرها في قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي تحكمها مؤسسات عامة لهو الدليل على وجود حكومة رشيدة، وعليه يعد الالتزام بمبدأ الشفافية أحد أهم أدوات الكشف عن الفساد والقضاء عليه، لذلك يجب العمل على تكريس أهم شروط سيادته والمتمثلة في: ²¹

- 1 - قيام شراكة حقيقية بين الحكومة ومختلف مؤسسات المجتمع المدني.
- 2 - خلق قنوات تستهدف بالأساس المساهمة الفعالة في إنضاج الرأي العام لمقاومة الفساد.
- 3 - تكريس رفض ممارسة الفساد عبر تقوية وتعزيز ثقافة الانتماء للوطن والالتزام بقضايها، وليس عبر ترسيخ الممارسات السلبية التي من شأنها أن تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

من ناحية أخرى وبصورة أكثر تحديد فإن تطبيق معايير الشفافية في إدارة الدولة ومؤسساتها وفي توجيه الاقتصاد الوطني، تسهم إلى حد كبير في مواجهة الفساد الإداري والمالي واحتوائه ومن ثم القضاء عليه، ومن أهم الإجراءات التي يستلزم تطبيقها ما يلي:

1- إلزام الأفراد الذين يتولون مناصب عامة في الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية بالإفصاح العام والعلني عن أصولهم المالية ، وتطبيق قوانين الفساد الاقتصادي بفعالية ونزاهة ومساواة.

2- سن قوانين لتعارض المصالح تفصل بشكل واضح بين قطاع الأعمال والعملية السياسية والوظيفة العامة وتفعيل القائم منها.

3- تطبيق معايير الشفافية المالية في الميزانيات المركزية والمحلية، وتقديم بيانات مفصلة حول موارد الدولة وإنفاقها.

4- شفافية إجراءات إدارة مؤسسات الدولة الاقتصادية وملكيته وأوضاعها ومعاملاتها المالية.²²

من هنا يمكن القول بأن الشفافية والفساد يمثلان طرفي النقيض في معادلة عادلة، وأن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية فكلما زاد الفساد قلت الشفافية وكلما زادت معايير الشفافية في العمل الإداري قلت نسبة الفساد.²³

ب-المساءلة:

تعد المساءلة واحدة من الشروط الضرورية للحد من الفساد في غالبية المجتمعات باعتبارها معيارا ضابطا للأداء الحكومي وفعلا تقويميا للمؤسسات بشخص القائمين عليها، من خلال ضبط أداء الحكومة وممارساتها لاسيما في القطاع المالي بوصف المساءلة تمنع تبديد المال العام، ما يؤدي إلى إضعاف اقتصاد البلاد وتدميره ومن ثم زعزعة الاستقرار السياسي.²⁴

كما تعتبر المساءلة مؤشرا أساسيا من مؤشرات الحكم الراشد لدورها في الحد من الفساد وسوء استخدام وتوزيع الموارد من ناحية، ولأهميتها كضابط للأداء الحكومي من ناحية أخرى، فعندما تخضع الإدارة للمحاسبة يتمكن المجتمع من ترشيد أكبر للموارد سواء كانت مالية أو بشرية.

وتعزيز المساءلة يتم وفق أنساق توجب خضوع صناع القرار وأصحاب المناصب الإدارية والسياسية، أيا كان شكل المنصب الذي يتولنه في الحكومة أمام مساءلة كل أفراد الشعب والمؤسسات المعنية بتطبيق آلياتها، وذلك للأهمية التي تشكلها في ضبط تصرفات أولئك المسؤولين وانعكاساتها على أوضاع البلاد ونزاهة الحكم فيها، وبذلك يتضح لنا الدور الكبير للمساءلة في وضع حد للفساد وبالتالي إرساء قواعد ومبادئ الحكم الرشيد.²⁵

ويمكن تعزيز المساءلة من خلال الآليات التالية:

أ - التأكيد على أن المحاسبة هي حق من حقوق المواطنين اتجاه السلطة كأحد الضمانات الأساسية لتعزيز الديمقراطية في المجتمع وبناء المجتمع الشفاف.

ب تعزيز قيمة المساءلة في حياة المواطن والجماعة واتخاذ الإجراءات التي تعزز هذه القيمة، وأهمها الخطوات التي تكون على المستويات الأعلى بمثابة قدوة ومحرك للتغيير وتعزيز هذه القيمة.

ت تعزيز البناء الديمقراطي ومنح المواطن كامل حقوقه وأهمها حقه في عملية صنع القرار، والأهم من ذلك اطلاعه بصدق وشفاف على المكونات التي تلعب دورا أساسيا في عملية صنع القرار سواء الاقتصادي أو السياسي أو حتى الاجتماعي.²⁶

لكن في الحقيقة لا تتوقف قضية مكافحة الفساد الإداري والمالي على توافر تلك الشروط الثلاثة المتمثلة في الشفافية، المساءلة والحكم الرشيد فقط، بل الأمر يتطلب جهدا أكبر يتمثل أساسا في ضرورة إيجاد تلك الميكانيزمات أو الآليات التي تتولى القيام بتلك المهمة الصعبة.

ثالثا- واقع ظاهرة الفساد في الجزائر:

لقد شهدت فترة التسعينات وما قبلها اتساع دائرة الفساد، ومن بين أهم تلك القضايا هو ما صرح به الوزير الأول الأسبق عبد الحميد براهيمي عن قيام كبار مسؤولي الدولة في اختلاس 26 مليار دولار، وفي ظل استفحال الظاهرة تركزت الثروة في أيدي قليلة وإفقار غالبية الشعب

الجزائري، حيث بلغ عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر بداية التسعينات بحوالي خمسة عشر مليون جزائري (أي نصف الشعب)²⁷.

نتيجة لذلك أعلن محمد بوضياف بعد ترأسه المجلس الأعلى للدولة فتح كل ملفات الفساد السابقة ومضيه قدما في عملية المحاسبة والتطهير، بتصريحه في 04 فيفري 1992 "إذا كان هناك من يهيب الشعب فيجب فعلا أن يحاكم دون رحمة إذا ما توفرت الدلائل"، وقد أطلق على هؤلاء "مافيا سياسية مالية"، وهو ما كان سببا أساسيا في اغتياله خوفا من كشفه حقيقة هؤلاء المفسدون.

ومنذ ذلك الحين لم تتطرق الصحافة أو السلطة إلى موضوع الفساد رغم انتشاره الرهيب بكل مستوياته حتى العام 1999، حينما ما صرح به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطاب له "إن الفساد يشكل قضية شائكة وقد أضر بالبلاد أكثر مما أضر بها الإرهاب، وأنه من الضروري أخلقة الإدارة والاقتصاد الجزائري باتخاذ الإجراءات الرادعة والكافية لمكافحته"²⁸

وقد زاد الفساد وانتشر خاصة بعد إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي مطلع الألفية الجديدة، ولم يعد قطاع واحد يخلو من ممارسات الرشوة والتلاعب بالمال العام، حيث جرى الكشف عن الكثير من الفضائح من أكبرها قضية عبد المؤمن خليفة كأهم فضيحة سياسية ومالية شهدتها البلاد في فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة منذ سنة 1999 وإلى يومنا هذا، والتي أطلق عليها "فضيحة القرن" حيث بينت المستوى الذي بلغه الفساد في الجزائر، وكذا فضيحة الطريق السيار شرق-غرب، وفضيحة الشركة الوطنية "سوناطراك" نهاية سنة 2012 والتي هزت قطاع الطاقة الحساس الذي يعتبر المصدر الأساسي من مداخيل البلاد، كما كشفت نتائج التحقيق الذي قامت به أجهزة الأمن العسكرية عام 2009 المستوى الذي بلغه الفساد في مؤسسات الدولة، حيث أصبحت اللوبيات (جماعات الضغط) الأجنبية بمساعدة مسؤولين ساميين في الدولة وكلاء عن السوق الجزائرية، حيث جرى استدراج موظفين كبار في

الدولة بعمولات قدمتها شركات صينية وفرنسية واسبانية وإيطالية، من أجل الظفر بصفقات انجاز المشاريع الكبرى (الترامواي، الطريق السيار، السدود...) ²⁹. هذا ما أوجب اتخاذ إجراءات لمحاربة الفساد إلا أنها كانت جزئية وضعيفة التطبيق، مما يفسر الرتب المتأخرة التي تصنف فيها الجزائر من خلال التقارير السنوية التي تصدر عن المنظمات الدولية، فوفقا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2010 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، جاء ترتيب الجزائر من بين الدول الأكثر فسادا في المركز 105 من مجموع 178 دولة شملها إحصاء المنظمة لعام 2010. ³⁰

من هذا المنطلق فإن انتشار الفساد في الجزائر يؤدي إلى إضعاف شرعية النظام السياسي وانتهاك مشروعيته، من خلال فقدان ثقة المحكومين في حكامه ومؤسساته، ويظهر ذلك في العزوف الشعبي عن المشاركة الانتخابية، بناء على ما أصاب النظام السياسي من تشوهات خطيرة أفقده العقلانية في رسم السياسات و الرشادة في اتخاذ القرارات، كما يعد الفساد عائقا مهما أمام تنفيذ البرامج والسياسات الحكومية وكذا إنجاح عملية التنمية السياسية، وبالتالي فإن الفساد يؤثر سلبا على إشاعة وتعميق مبادئ الحكم الراشد في المجتمع ³¹.

رابعا- آليات مكافحة الفساد في الجزائر :

في ظل استفحال مشكلة الفساد أضحت التصدي لهذه الظاهرة يستوجب بالضرورة الإقدام على إصلاحات جذرية في مختلف المجالات، يكون على رأس أولوياتها تدعيم سياسة مكافحة الفساد بصورة فعلية وذات مغزى، تستهدف إصدار تشريعات وقوانين صارمة لقطع الطريق لمرتكبي الفساد من جانب الموظفين البيروقراطيين، ويعد الحد من فرص الفساد من أهم المهام الملقة على عاتق الدولة، وذلك بوضع شروط الإصلاح الشامل الذي يجتث المرض من جذوره ويرى البيئة الداخلية لحكم ديمقراطي، كما أن الالتزام بمكافحة الفساد سيمنح النظام الشرعية التي تخوله الاضطلاع بالإصلاحات اللازمة ما يستدعي ضرورة توفر الإرادة السياسية،

والمقصود بها " تلك النية الظاهرة والموثوق بها في التصدي للأسباب أو الآثار الملموسة للفساد على مستوى شامل ".
 في هذا المجال تجلت نية الجزائر وجهودها في مجال مكافحة الفساد من خلال اتخاذ جملة من التدابير سواء تعلق الأمر بالجانب المؤسساتي الذي يتضمن إنشاء بعض المؤسسات والهيئات الرسمية التي تتولى القيام بهذه المهمة أو بإصدار التشريعات القانونية المختلفة، ففي ما يخص الآليات المؤسساتية تم إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته³² بمقتضى نص القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وقد عرفت هذه الهيئة مجموعة من التعديلات التي وسعت من صلاحياتها بموجب المرسوم رقم 64/12 المؤرخ في فيفري 2012³³، كما تم إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد بموجب نص الأمر رقم 05/10، الصادر في أوت 2010³⁴، وهو عبارة عن مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية، تكلف بالبحث عن الجرائم ومعاينتها في إطار سياسة مكافحة الفساد، أما عن أهم الآليات التشريعية القانونية المتخذة في مجال مكافحة الفساد في الجزائر، فتتمثل في إصدار القانون رقم 01/05 الصادر سنة 2005، والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، وكذلك القانون رقم 01/06 الصادر سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
 كما اتخذت الجزائر في هذا المجال العديد من التدابير خاصة خلال سنوات 2004-2005-2006، من خلال المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003، وكذلك الاتفاقية الإفريقية لمحاربة الفساد³⁵، ففي سنة 2004 جاء تأكيد الحكومة على التصدي لظاهرة الفساد من خلال برنامجها الحكومي، وهذا بتكريس مبادئ الشفافية والمساءلة والالتزام بتوفير وتفعيل الأدوات التي نصت عليها الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، والتي كانت الجزائر من أوائل الدول الموقعة عليها في 19 أفريل 2004.

إضافة إلى التطور الذي عرفته سنة 2006 بتحديد الإطار القانوني لمكافحة ظاهرة الفساد، وخلق الآليات الكفيلة بمراقبة مدى تطبيق القانون ونجاعته على أرض الواقع، وهذا ما تجسد في النص القانوني رقم 01-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006³⁶، ويهدف هذا القانون إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، وتعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص، كما تم إصدار مرسوم رئاسي في نوفمبر 2006³⁷، تم بمقتضاه تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها، (لكن هذه الهيئة- ورغم أهميتها- لم تباشر عملها إلا في 03 جانفي 2011 بمجلس قضاء الجزائر)، أما سنة 2007 فقد تم تشكيل عدة لجان وفرق أمنية للكشف عن الأموال المهربة واسترجاعها، كما نسجل انضمام الجزائر إلى آلية التقييم من قبل النظراء التي أقرتها مبادرة النيباد والتركيز على أهمية الحكم الراشد في مكافحة الفساد³⁸.

لكن رغم هذه الإجراءات المتخذة لمواجهة الفساد ومكافحته، إلا أنها لم تحد أو تنقص من تفشي الظاهرة التي بلغت أرقاما خيالية، خاصة وأن البلاد قد شهدت العديد من قضايا الفساد الكبرى التي يستلزم ردعها ومكافحتها، تفعيل مثل هذه الهيئات والتشريعات وضمان استقلاليتها وعدم تبعيتها للسلطة التنفيذية ولأصحاب المصالح الخاصة في السلطة. في هذا السياق يعتبر الحكم الراشد من المتغيرات الأساسية في دراسة ومعالجة موضوع الفساد، وذلك من خلال ما يتضمنه من آليات و ميكانيزمات، ومن خلال التأسيس لحكم ديمقراطي فعال يستند إلى الشفافية، المشاركة، المحاسبة والمساءلة، ولا تستقيم المحاسبة إلا في حال التوازن السليم بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) وبين مستويات الحكم، وفي حال اختلال هذه التوازنات سرعان ما تتزعزع أركان الحكم الراشد، كما أن الشفافية شرط لا غنى عنه في تطبيق المحاسبة المقترنة بالمشاركة الشعبية في رسم سياسات الدولة.

لذلك فإن نجاح سياسة الجزائر في مجال مكافحة الفساد، مرتبط أساساً بضرورة قيام القيادة السياسية بوضع خطة إستراتيجية فعالة قادرة على مكافحة الظاهرة، وصياغة قوانين ردعية كفيلة بالتقليل من حدتها والعمل على تطبيقها بكل حزم وعدالة، وهذا ما يتطلب ضرورة توفر الإرادة السياسية التي تضمن متابعة تنفيذ القوانين على جميع أفراد المجتمع، خاصة بعد أن أثبت الواقع الجزائري أن أزمة الفساد التي تعرفها البلاد ليست أزمة قوانين وتشريعات، بقدر ما هي أزمة متابعة وتطبيقات، وفي هذا المجال فإن التقرير الصادر عن منظمة الشفافية لسنة 2012 صنفت الجزائر في المرتبة 105 في مؤشر الدول الأكثر فساداً في العالم، وأكد تقرير منظمة الشفافية بأن البرامج التنموية التي اعتمدت في الجزائر منذ سنة 1999 والمستمرة إلى غاية سنة 2014، التهمت 400 مليار دولار من دون تحقيق الأهداف المسطرة.

كما أكدت الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة في بيان لها سنة 2012، أن الإدارات الجزائرية تعاني من تفاقم مشكلة الفساد البيروقراطي، والأخطر من ذلك وجود وزراء حاليين ومسؤولين إداريين متورطون في قضايا الفساد الإداري والاقتصادي، ومع ذلك يتمتعون بحصانة كلية من المتابعة وعقوبات قانون الفساد، وبهذا أصبحت مشكلة الفساد البيروقراطي تهدد أمن الدولة واستقرارها.³⁹

وعليه فإن نجاح أي برنامج إصلاحي في الجزائر اليوم لابد أن يتعلق بالإصلاح الشامل، وبناء إستراتيجية تضع قضية الإصلاح الإداري والسياسي على سلم أولويات مكافحة الفساد، والإسراع في رسم خطة شاملة للتغيير الجذري، إذ لا بد من ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي وبناء دولة القانون.

خامساً- نحو تبني إستراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد الإداري والمالي:

1 - الإصلاح ضد الفساد وبناء الحكم الراشد: باعتبار الفساد ظاهرة مركبة وعواملها متشعبة وتكاليها باهظة، تستدعي وضع شروط الإصلاح الشامل الذي يجتث المرض من جذوره ويبرئ

البيئة الداخلية لحكم ديمقراطي، فالمسألة إذا تتعلق بالإصلاح الشامل ببناء إستراتيجية شاملة تضع قضية الإصلاح الإداري والسياسي على سلم أولويات مكافحة الفساد، والإسراع في رسم خطة شاملة للتغيير الجذري، إذ لا بد من ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي وبناء دولة القانون.

أ - الإصلاح السياسي والمؤسسي : ويتطلب تقوية مؤسسات الدولة وفي مقدمتها بنية السلطة السياسية وإزالة مواطن الخلل فيها، وإرساء منظومة سياسية متكاملة بما يعزز الحكم الديمقراطي.⁴⁰

ب - الإصلاح الاقتصادي: يرتبط تدعيم المسار الديمقراطي وفاعليته بالتنمية الاقتصادية التي تتحقق بتجسيد سياسات تنموية وفق استراتيجيات وطنية شاملة، تضع ضمن أولوياتها تحريك عجلة التنمية الوطنية.

ج- الإصلاح الاجتماعي : تحقيق التنمية الإنسانية التي تعني تركيز جهود التنمية وتوجيهها لتوسيع خيارات كل إنسان في شتى الميادين، وهي تقوم على قاعدة مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية في عملية التغيير بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

د- إحداث انقلاب في وعي الأفراد: حيث لن يكون لتغيير الهياكل والقوانين والبرامج أثر في كبح الفساد إذا لم يحدث تغيير في الذهنيات، لأن معالجة ثقافة الفساد تقتضي تغيير نظرة الأفراد إلى الظاهرة و إرساء مبادئ المسؤولية والشفافية.⁴¹

وهناك مداخل كثيرة لمكافحة الفساد يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- ثقافة الإصلاح في مواجهة ثقافة الفساد: الإصلاح والفساد وجهان مختلفان لحقيقة واحدة وهي الرغبة في تغيير ما هو قائم، ومكافحة الفساد لا تستقيم بدون أن تقترن بإصلاحات سياسية وفي مقدمتها إلغاء تعسف السلطة وتبني قانون انتخابات شفاف وفعال ونظام قضائي مستقل ومجتمع مدني قوي، وتطبيق نظام محاسبي صارم وعادل في آن واحد، فالانفتاح

السياسي يوفر الفرص كلها لتعزيز الحكم الراشد الذي يفرض أن يحشد المواليين والمعارضين خلف برنامج الإصلاح الذي يستهدف استئصال الفساد برمته.

- المعالجة الإدارية والقانونية: تعتمد هذه المعالجة في الأساس على سن قوانين واضحة وصريحة وتنظيمات إدارية متطورة، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات وأجهزة تنفيذية ورقابية عالية الكفاءة تساندها إدارة سياسية حازمة، وذلك لزيادة احتمالات كشف الفساد ومعاقبة الفاسدين والمفسدين عند كشفهم ومقاضاتهم في إطار حكم القانون، وهذا التوجه لمكافحة الفساد ضروري ولا بد أن يكون جزءاً أساسياً من أي نظام للإصلاح الإداري والحد من الفساد.⁴²

- المعالجة الإعلامية: يعتمد هذا المنهج على سبل تعزيز الشفافية في أعمال الهيئات والأجهزة الحكومية وتعميق الوعي لدى المواطنين، ومنظمات المجتمع المدني بشأن عمليات اتخاذ القرار وانتماء السياسات ذات الأثر في الوضع الاقتصادي، والهدف من وراء ذلك هو خلق قوى ضاغطة محلية ودولية لتحسين أداء الحكم وترشيد السياسات والكشف عن الفساد ثم محاربتة، ومن هنا تبرز أهمية دور المجتمع المدني بما في ذلك وسائل الإعلام والأحزاب السياسية وال نقابات المهنية ودور البحوث والنشر في توسيع نطاق الشفافية والمساءلة في كل ما تزاوله أجهزة السلطة من أنشطة وأعمال.

- تفعيل الدور الرقابي: أصبح من الواضح أن آليات استئصال الفساد هي ثلاث (الشفافية، المساءلة وحسن الحكم)، ولعل الرقابة البرلمانية في ظل شفافية عالية ومساءلة جادة وحكم حسن تجعل الفساد في أوطأ نسب قياسه، هذا بالإضافة إلى ما للدور الرقابي للقضاء والإعلام من أثر واسع في إصلاح الفساد.

- الحل الديمقراطي لمشكلة الفساد: فالديمقراطية هي الحل الأمثل للحد من الفساد لما تتميز به من مرونة تستطيع به كشف ذلك الفساد وتجاوزه.⁴³

- الحد من البيروقراطية: إن مختلف الجهود المبذولة لاستئصال الفساد تؤكد على التخفيف والحد من الإجراءات البيروقراطية لأقصى حد ممكن، فضلا على أن إصلاح الجهاز الإداري للدولة وتحقيق الانضباط في الجهاز الحكومي والقضاء على الروتين في المصالح الحكومية.

2- تأسيسا على ما ورد فإن أهم آليات واستراتيجيات مكافحة الفساد تتمثل فيما يلي:

إحداث هيئة مستقلة لمكافحة الفساد ومنفصلة عن أجهزة الدولة تتمتع بصلاحيات واسعة تحصنها من أي ضغوط سياسية.

تعزيز الإرادة السياسية بالإرادة الشعبية لمكافحة الفساد بالإضافة إلى حشد وسائل الإعلام كلها في خلق وعي جماهيري مناهض للفساد ومقاوم له.

إيجاد جهاز قضائي مستقل وكفى وعادل يتكفل باحترام وتنفيذ القوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد.

التركيز على البعد الأخلاقي والديني لمحاربة مختلف أشكال الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة. تعميق وتجذير الدور التوعوي والإرشادي الذي يمكن أن تقوم به المدارس والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني.

توسيع دائرة الشفافية والرقابة والمساءلة مما يعني توسيع دائرة المشاركة الشعبية، والمضي على طريق إشاعة الأساليب الديمقراطية وضرب مواقع ورموز الفساد الأساسية، واستخدام الأساليب الإدارية الشفافة في العقود والمناقصات وتسيط الضوء على " الفساد الكبير " في أعلى المواقع مع توفير الأجواء القانونية المناسبة.

إحداث إصلاح اقتصادي وإداري ومالي وقضائي، وهذا المحور لا يتعلق بمكافحة الفساد فقط وإنما هو ضروري لعملية التنمية والخروج من دائرة الجمود والتخلف واستخدام الأساليب العصرية في الإدارة وإزالة أسباب الإختلالات الاقتصادية.⁴⁴

- تفعيل دور البرلمان والمجالس المحلية والبلدية المنتخبة ديمقراطيا ومؤسسات المجتمع المدني المحلي في مكافحة الفساد ومحاصرته.
- مشاركة المجتمع المدني المحلي (أفراد ومنظمات واتحادات ونقابات وقطاع خاص)، مشاركة فاعلة وتوحيد الجهود لكبح جماح الفساد وملاحقة مرتكبيه.⁴⁵
- إقامة نظام سياسي يقوم على مبدأ التعددية السياسية المستند إلى الانتخابات العامة العلنية والنزهة، وأن يرتكز هذا النظام على مظاهر الشفافية والعلانية، المساءلة و المحاسبة.
- التوعية السياسية بإشاعة مناخ ثقافي نافذ يحترم الرأي والرأي الآخر، يمكن له أن يحد من الانخراط في الممارسات الفاسدة، لاسيما التركيز على ثقافة الإصلاح في إعلاء القيم المجتمعية من نزاهة وأمانة وحس المسؤولية الفردية والجماعية، وضرب المثل العليا والقذوة الحسنة من قبل القادة من مسؤولي الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.⁴⁶
- على أساس ما تقد فإن اعتماد هاته الآليات يؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد وتعزيز قوة الدولة والمجتمع، والتي تتحقق ما إذا اتسم عمل الدولة " بالشفافية " وإذا ما خضع القائمون على المؤسسات " للمساءلة "، ثم إذا اتصفت الدولة في حد ذاتها " بالحكم الراشد " وهي الشروط السياسية الثلاثة لإحداث التنمية والقضاء على الفساد في المجتمعات.⁴⁷
- الخاتمة:**

على أساس ما تقدم يمكن القول أن ارتفاع مستوى الفساد في أي مجتمع ليس انعكاس لغياب الديمقراطية في الأساس، بل انعكاس لغياب الحكم الراشد إذ أن وجود هذا الأخير بما ينطوي عليه من عناصر كفيل بالتقليل من ممارسات الفساد الى أدنى حد ممكن، ومن تلك العناصر أو المقومات التي من شأنها لو توافرت في أي مجتمع أن تجعل من الفساد ممارسة محدودة العقلانية في اتخاذ القرارات على كل مستويات الحكم وعلى مستوياته الأعلى على وجه الخصوص، والالتزام

بحكم القانون الذي يتألف من قواعد منصفة ومفهومة ومعروفة للجميع والحد من تركيز السلطة في يد أقلية وفي مؤسسات محدودة وتوافر الشفافية والمساءلة.

وعليه فإن مكافحة الفساد الإداري والمالي لا يمكن أن تتحقق بالشعارات والانفعالات وإنما عبر إستراتيجية واضحة تمهد لمشروع ضخم وتمويل يفي بجميع المستلزمات، وقبل كل شيء لابد من إرادة سياسية ومجتمعية قوية تنطلق من إيمان عميق بأهمية التصدي لظاهرة الفساد، وأن توضع البرامج الفكرية والعلمية والأخلاقية الكفيلة بتحسين الأجيال.

قائمة المراجع :

- ¹ منظمة الشفافية الدولية، " تكلفة الفساد 400 مليار دولار سنويا "، مجلة الإداري، العدد 12، بيروت، ديسمبر 2004، ص 22.
- ² قانة زكي، " الحكم الرشيد ومحاربة الفساد وتأثيرهما في نجاح الإصلاح والتنمية "، _دراسات اقتصادية، العدد 16، جويلية 2010، ص 124.
- ³ عامر الكبسي، " الفساد الإداري: رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة "، المجلة العربية للإدارة، يونيو 2000، ص 13.
- ⁴ عادل السن، " آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري "، في آليات مكافحة الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية العربية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010، ص 194.
- ⁵ سمير التنير، الفساد والفقير في العالم العربي، بيروت: دار الساق، 2009، ص 15.
- ⁶ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفساد في الحكومة: تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، 11-15 ديسمبر 1989، عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1994، ص 50.
- ⁷ ناصر عبيد الناصر، دور البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 118.
- ⁸ مصطفى كامل السيد، سلام سالم زرنوقة (محرران)، الفساد والتنمية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1999، ص 08.
- ⁹ مصطفى كامل السيد، " العوامل والآثار السياسية "، في إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح، مرجع سابق الذكر، ص 273-274.
- ¹⁰ محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 43.
- ¹¹ يوسف زدام، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007، ص 190-191.

- ¹² عنترة بن مرزوق، عبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر: دراسة في الجذور الأسباب والحلول، الجزائر: منشورات جيتلي للنشر والتوزيع، 2009، ص 52.
- ¹³ زايري بلقاسم، "تحسين إدارة الحكم ومحاربة الفساد في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، عدد 358، ديسمبر 2008، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 56.
- ¹⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم: شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، 13 نوفمبر 1998، ص 05.
- ¹⁵ فيصل محمود الشواورة، "قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 02، 2009، ص 120.
- ¹⁶ ناصر عبيد الناصر، مرجع سابق الذكر، ص 195.
- ¹⁷ عنترة بن مرزوق، عبدو مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص 57.
- ¹⁸ سعيد علي الراشدي، الإدارة بالشفافية، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2007، ص 19.
- ¹⁹ ناصر عبيد الناصر، مرجع سابق الذكر، ص 203.
- ²⁰ حسن عيسى، "الجهود الدولية للشفافية"، في مصطفى كامل السيد (محرر)، الحكم الرشيد والتنمية، جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص 405.
- ²¹ سميرة رجب، "الفساد الإداري والمالي... إيجاد حلول أم خلق أزمات"، على الموقع <http://www.arabrenewat/index.php>
- ²² زدام يوسف، مرجع سابق الذكر، ص 191.
- ²³ علي الصاوي، "ماهية المساءلة والشفافية ودورها في تعزيز التنمية الإنسانية"، المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول: المساءلة والشفافية، مسقط، 21-22 مارس 2009.
- ²⁴ ناصر عبيد الناصر، مرجع سابق الذكر، ص 207.
- ²⁵ فتحة حيمر، مرجع سابق الذكر، ص 251.
- ²⁶ سعيد علي الرشدي، مرجع سابق الذكر، ص 29-30.
- ²⁷ عبد الحميد براهيمي، "دراسة حالة الجزائر"، في إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 861.
- ²⁸ إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 842.
- ²⁹ محمد حليم ليمام، مرجع سابق الذكر، ص 214.
- ³⁰ محمد حليم ليمام، مرجع سابق الذكر، ص 218.
- ³¹ عنترة بن مرزوق، "معضلة الفساد وإشكالية الحكم الرشيد في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 257-258.
- ³² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 413/06، المتضمن تحديد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 01 ذو القعدة 1427 الموافق 22 نوفمبر 2006.

- ³³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 64/12، المتضمن تعديل وإتمام المرسوم الرئاسي رقم 413/06 الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها، *الجريدة الرسمية*، العدد 08، الصادرة بتاريخ 22 ربيع الأول 1433 الموافق 15 فيفري 2012.
- ³⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 426/11، يتضمن تحديد تشكيلة الديوان الوطني المركزي لجمع الفساد وتنظيمه وكيفية سيره، *الجريدة الرسمية*، العدد 68، الصادرة بتاريخ 19 محرم 1433 الموافق 14 ديسمبر 2011، ص 13-11.
- ³⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 137/06 مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1427 الموافق 10 أبريل سنة 2006 يتضمن التصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة بمابوتو في 11 يوليو سنة 2003، *الجريدة الرسمية*، العدد 24، الصادرة بتاريخ 16 أبريل 2006، ص 04.
- ³⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01-06، مؤرخ في 21 محرم 1427 هـ، الموافق ل 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، *الجريدة الرسمية*، العدد 14، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2006، ص 04.
- ³⁷ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 413/06 مؤرخ في أول ذي القعدة 1427، الموافق 22 نوفمبر 2006، يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، *الجريدة الرسمية*، العدد 74، 22 نوفمبر 2006.
- ³⁸ عبد القادر خليل، " الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد: دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر "، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، العدد 46، ربيع 2009، ص 59.
- ³⁹ *جريدة الخبر الأسبوعي*، العدد 6916، الجزائر، الصادرة بتاريخ 06 ديسمبر 2012، ص 02.
- ⁴⁰ محمد حليم ليمام، مرجع سابق الذكر، ص 43.
- ⁴¹ محمد حليم ليمام، مرجع سابق الذكر، ص 45.
- ⁴² جورج العبد، " العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية "، إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق الذكر، ص 231-232.
- ⁴³ عماد صلاح عبد الرزاق، الشيخ داود، الفساد والإصلاح، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003، ص 193.
- ⁴⁴ منير الحمش، "الاقتصاد السياسي للفساد"، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد 26، أكتوبر 2005، ص 07.
- ⁴⁵ زباد عربية، ماهو الفساد ؟ حلب: نون 4 للنشر والطباعة والتوزيع، 2009، ص 54-55.
- ⁴⁶ ناصر عبيد الناصر، مرجع سابق الذكر، ص 123.
- ⁴⁷ عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003، ص 158.